أثر تجارة السلع الاساسية في التضخم ومعدلات التبادل الدولية في العراق للمدة (2004.2022)

الباحثة: وفاء سعيد حسن الديوان أ.م. د شعبان صدام منشد الأمارة
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة / قسم الاقتصاد

Email:wafaaldewaan@gmail.com
ORCID :https://orcid.org/my-orcid?orcid=0000-0003-4982-9293
Email: shaban.manshed@uobasrah.edu.iq

المستخلص :

يسعى البحث إلى تتبع مسار حركة تجارة السلع الأساسية في العراق للمدة **(2004– 2022)** التي تأثرت كثيرًا بالتحولات في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال دراسة هيكل الصادرات والاستيرادات وتأثير ذلك في المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم ومعدلات التبادل الدولية.

وبشكل عام، يجب إدارة تجارة السلع الأساسية بشكل فعال وتنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد العراقي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للسلع الأساسية وتنويع قاعدة الصادرات للتقليل من الاعتماد على الاستيرادات وتحسين ميزان التجارة الخارجية، وكما ينبغي أيضًا تنفيذ سياسات لمكافحة التضخم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وقـــــد استخدمت الباحثة للوصول إلـــى الهدف المنهج الاستقرائي وأسلوبي الوصف والتحليل للبيانات المتعلقة بالبحث، وقد توصل البحث إلى وجود آثار اقتصادية لحركة تجارة السلع الأساسية تمثلت في التأثر في التغيرات في أسعار تلك السلع لذلك تبين أن وضع العراق في مجال التبادل الدولي إيجابيًا بفضل إمكانياته التصديرية لأحدث السلع المهمة عالميًا

الكلمات المفتاحية: أثر تجارة السلع الأساسية ، التضخم ، الميزان التجاري ، معدلات التبادل الدولية، النظام المنسق.

The impact of commodity trade in inflation and international exc hange rates in Iraq for the period (2022 – 2004)

Researcher Wafaa Saeed Hassan Al-Diwan
Assistant Professor Dr. Shaaban Saddam

University of Basrah / College of Administration and Economic Department of Economics

Abstract: The study seeks to trace the path of the commodity trade movement in Iraq for the period (2004-2022), which was greatly affected by the transformations in the global economy, by studying the structure of exports and imports and the impact of this on the economic variables represented by inflation and international exchange rates. In general, commodity trade must be managed effectively and appropriate economic policies implemented to maintain the stability of the Iraqi economy. This can be achieved by enhancing local production of basic goods and diversifying the export base to reduce dependence on imports and improve the balance of foreign trade. Policies to combat inflation and improve .citizens' purchasing power should also be implemented

To reach the goal, the researcher used the inductive approach, the descriptive method, and the analysis of the data related to the research. The study concluded that there are economic effects on the movement of trade in basic commodities, represented by the impact on changes in the prices of those commodities. Therefore, it became clear that Iraq's position in the field of international exchange is positive thanks to its export potential for the latest commodities. The mission is global

Keywords: impact of commodity trade, inflation, trade .balance, international exchange rates , System Harmonized

المقدمة:

يحظى موضوع التجارة الخارجية باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية، جراء الدور المهم الذي يؤديه القطاع الخارجي في ربط الاقتصادات المختلفة بالاقتصاد العالمي، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب درجة ارتباط كل دولة بالعالم الخارجي، وتحتل تجارة السلع الأساسية مكانة مهمة في حركه التجارة الخارجية بوصفها أحدى أهم تصنيفات تجارة السلع عالميًا، وتنظر أغلب الدول للتجارة الخارجية على أنها أحد السبل التي يمكن من خلالها سد احتياجاتها من السلع والخدمات فضلاً عن ذلك فأن للتجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في عدد من المتغيرات الاقتصادية لاسيما الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، من خلال الإضافات والتسربات وتعتمد تجارة كل دولة من هذه السلع على طبيعة هيكلها الإنتاجي التي تنعكس في صادراتها واستيراداتها، وقد حققت أغلب الدول النامية منذ عام 1999 تحسنًا في حصيلة صادراتها من السلع الأساسية الأولية من مما أدى إلى زيادة قوة أوضاع الحسابات الجارية في تلك الدول.

ويعد الاقتصاد العراقي واحدًا من الاقتصادات التي ترتبط ارتباطًا كبيرًا بالاقتصاد العالمي مما جعله يتأثر بالتغيرات التي تحصل فيه ولاسيما التغيرات في أسعار السلع الأساسية التي لها مساس مباشر بحياة الأفراد، ويترتب على تلك التغيرات انتقال الموجات التضخمية في الدول التي يتأثر بها العراق وتتأثر العلاقة التبادلية للعراق من حيث قيمة صادراته واستيراداته وتظهر هذه العلاقة في معدلات التبادل الدولية التي تقاس من خلال قيمة الصادرات إلى قيمة الاستيرادات.

أهمية البحث: يتركز أهمية البحث في كونه يتناول موضوعًا مهمًا ومعاصرًا، وله تأثيرات اقتصادية واجتماعية ألا وهو تجارة السلع الأساسية، وكيف تؤثر تجارة السلع الأساسية

على مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاعتماد على الاستيرادات.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة حجم تجارة السلع الأساسية في العراق والتغيرات الحاصلة في أسعار هذه السلع سواء في ظل الظروف الاعتيادية أم في ظل الأزمات الاقتصادية، وفهم وتحليل تأثير هذه التجارة على مستوى التضخم وتوازن ميزان التجاري وتوفير رؤى جديدة حول تلك العلاقة وتحديد طبيعة الارتباط بين التجارة السلع الأساسية والتضخم وتحقيق التوازن بين الصادرات والاستيرادات.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعد واحداً من الاقتصادات الريعية التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي عالية، إذ أن أغلب إنتاجه المحلي يتركز في سلعة واحدة أساسية المتمثلة في النفط الخام وأن تصريف إنتاجها هو السوق العالمية هذا من جانب، ومن جانب آخر يعتمد في إشباع حاجاته الأساسية على العالم الخارجي وقد أدى ذلك إلى أن يصبح اقتصاده الوطني أكثر عرضَة للتغيرات التي تحصل في تجارة السلع الأساسية سواء في انخفاضها أم ارتفاعها إذ تتأثر قيمة صادراته في الأولى ويتحمل أعباء أكبر في الحالة الثانية فضلًا عن التأثيرات التضخمية التي تأتي من خلال الاستيرادات ومن ثم فأن هذه التغيرات يكون لها تأثير في معدلات التبادل الدولية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها [إن التحولات في تجارة السلع الأساسية في ظل الأزمات العالمية تؤدي إلى أثار اقتصادية أكثر حدةٍ في الاقتصاد العراقي إيجابيًا او سلبيًا على معدلات التضخم والميزان التجاري].

منهجية البحث : يعتمد البحث المنهج الاستقرائي إذ تتصدى البحث أحد جوانب الاقتصاد العراقي المتمثل في تجارة السلع الأساسية ثم تنتقل إلى تأثيراته على مجمل المتغيرات فيه باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي للبيانات المتعلقة في جوانب البحث المختلفة.

حدود البحث: الحدود المكانية: تحدد البحث بدولة واحدة فقط وهي جمهورية العراق

الإطار الزمني: يتحدد الإطار الزمني للبحث بالمدة (2004-2022).

الدراسات السابقة: تمكن الدراسات السابقة الباحثة التوصل إلى الفجوة الموجودة بين دراستها والدراسات التي قدمها الباحثون قبل هذه البحث من أجل بيان مقدار الإضافة العلمية التي تقدمها هذه البحث، وسوف نتناول عدد من الدراسات التي لها صله بموضوع البحث.

1. حمشة عبد المجيد _٢٠١٣_	
عنوان البحث:	دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة_ دراسة حالة الجزائر_
نوع البحث:	ماجستير
توصل البحث إلى بيان أهمية موضوع التجارة الخارجية في أعادة هيكله قطاع الصادرات وتنويع مصادر الدخل الوطني باعتبار أن البترول مصدر من مصادر الطاقة الناضبة الزائلة وتخضع لتقلبات دولية لذا هدفت الدراسة في محاولة إبراز الدور الذي يؤديه التجارة الخارجية لاسيما في حماية الاقتصاد من الانهيار في حالة انهيار أسعار البترول وإزالة القيود التي تضيق على التجارة الخارجية كما تهدف الدراسة إلى تنويع صادراتها لتجنب وقوعها في أثار الأزمات الاقتصادية العالمية التي تحدث بين فتره وأخرى.	

2-سردار عثمان خدرباداوة يي	
عنوان البحث:	تحليل العلاقة الدالية بين درجه الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان نامية مختارة للمدة(1990 .2005)
نوع البحث:	ماجستير
بينت البحث أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد بداية جديدة في تحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى حدوث تطور إيجابي في ارتفاع درجاتها كما بينت أنه على الرغم من حدوث التطور الإيجابي الذي شهده العالم لاسيما في الدول النامية ألا أن هناك تغيرات سلبية قد حدثت والمتمثلة بالأزمات العالمية وقد هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة وطبيعة العلاقة الدالية بين التجارة الخارجية لمجموعة من الدول النامية ودرجة الحرية الاقتصادية المتفاوتة بين الدول النامية والعالمية وما هي انعكاساتها على التجارة الخارجية.	
3-بيداء جبار شويطي	
عنوان البحث	دور التجارة الخارجية في البنية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003
نوع البحث:	ماجستير
هدف البحث إلى تحليل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2003.2012)وإيضاح التطور الحاصل فيها والنسبة المضافة إلى الناتج الإجمالي ومدى قيام التجارة الخارجية العراقية بتحقيق التوازن السلعي للسوق العراقي من السلع الاستهلاكية فقد توصل البحث إلى أن العراق يعتمد وبشكل كبير على التجارة الخارجية لسد احتياجاته من السلع والخدمات فالتجارة الخارجية بعد عام 2003 لم تحقق تطور يذكر في الهيكل الاقتصادي الإنتاجي	

فلا يزال يعتمد وبصورة كبيرة على تصدير سلعة واحدة لذا هدف البحث إلى تقليل نسبة اعتماده على الصادرات النفطية وتنويع الهياكل الإنتاجية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتجارة السلع الأساسية وآثارها في التضخم ومعدلات التبادل الدولية

أولاً: مفهوم السلع الأساسية :

تعد السلع الأساسية من السلع الحيوية التي تحتاجها البشرية للحفاظ على صحتها وسلامتها، إذ أن هذه السلع ضرورية للحفاظ على الحياة الإنسانية وتعزيز نوعية الحياة، كما أنها تؤثر بشكل كبير على مستوى الفقر والرفاهية في المجتمعات.

ويأتي معنى كلمة السلع او البضائع (**Merchandise**) في القاموس بأنها تمثل مختلف سلع البضائع التجارية والتي يعمل التجار على شرائها وإعادة بيعها مرة أخرى، أما بالجملة او المفرد كما أنها تقتصر فقط على السلع الملموسة التي يتم الاحتفاظ بها لبيعها مرة أخرى وليس كامتلاكها بشكل خاص، (**Ghattas, N–1983–354**).أما السلع الأساسية فتنصرف على أنها نوع من أنواع السلع، التي تستخدم في التجارة والتي تتميز بقدرتها على التبادل مع سلعة أخرى من النوع نفسه، كالسلع الغذائية والطاقة ومن ثم أن السلع الأساسية من السلع القديمة، لها تاريخ طويل أقدم من تداول السلع والسندات والأسهم، و السلع المادية هي السلع التي يمكن شرائها او بيعها في أسواق السلع، كذلك تصنف السلع إلى أصناف عدة، منها السلع الصلبة والسلع اللينة إذ نرى أن السلع الصلبة هي الموارد الطبيعية، كالنفط والذهب والمطاط

أما السلع اللينة هي المنتجات الزراعية كالقمح والذرة.(**" Basic Goods Definition",Investopedia,**

(https://www.investopedia.com/terms/b/basic-goods.asp وأن أسواق السلع الأساسية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ويعرف سوق السلع على أنه السوق الذي تباع فيها السلع وتشترى مع أن بعض هذه الأسواق تتركز في موقع محدد أصبحت أسواق أخرى بصورة متزايدة أسواقًا عالمية (التاجي ،2009 117) ونظراً لتعدد التسميات للسلع الأساسية فأننا سوف نعتمد تسمية وتصنيفات الأمم المتحدة إذ استخدمت هذه التصنيفات كلمة (Commodities) للدلالة على تسمية السلع الأساسية في العديد من تصنيفاتها وتقاريرها التي سيرد ذكرها لاحقاً .

ثانيًا: أهمية السلع الأساسية:

تعد السلع الأساسية من السلع التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية لتلبية احتياجاته الأساسية مثل الغذاء والملابس والإسكان والطاقة والماء، وتتميز السلع الأساسية بأنها ضرورية للحياة ولا يمكن الاستغنـــــاء عنها، إذ إن توفرها يساعد على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والجوع وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في العادة يؤدي إلى زيادة التضخم وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام.(**John,S-2012-23)**

ويمكن الإشارة إلـــــــى أهم النقاط التي تخص أهمية السلع الأساسية **(Arthur,O-2017-40-41)**

1. السلع الأساسية هي السلع التي تتمتع بطلب مرتفع، والتي يحتاجها الناس للحصول على الحياة الأساسية.

2- تشمل السلع الأساسية الغذاء والماء والمأوى والملابس والرعاية الصحية والتعليم.

3- توفر السلع الأساسية بأسعار معقولة يعزز مستوى المعيشة ويحد من الفقر والجوع.

4- يؤثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الفئات الفقيرة أكثر من غيرهم، لأنهم ينفقون نسبة أكبر من دخلهم الشهري على هذه السلع.

ثالثًا: تصنيف السلع الأساسية :

يستخدم التصنيف التفصيلي للسلع الأساسية بوصفه تصنيفًا ضروريًا، يضع أسس معينة لتفاصيل تصنيف السلع الأساسية ،ويعود السبب في استخدامه إلى تمكين الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية من تحديد تفاصيل السلع وتجميعها بطريقة متسقة ومتسلسلة دوليًا لمجموعة مختلفة من الأغراض الجمركية ،والتحليلية والإحصائية ، فضلًا عن أغراض المفاوضات التجارية ونظراً لاختلاف الاحتياجات نتيجة لتجميع البيانات وتحليلها لذلك فقد أعدت تصنيفات سلعية مختلفة متعددة، كما أنها تميزت بمستويات مختلفة من التفاصيل ومعايير مختلفة للتصنيف فضلًا عن أن هذه التصنيفات جميعها تكون مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطًا وثيقًا ونتيجة للتعقيد الذي تنطوي عليه الاحتياجات الجمركية والإحصائية الأساسية، لذلك فمن الضروري وجود تصنيف تفصيلي للسلع الأساسية، وفي العادة يوجد هكذا تصنيف في النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية، ألا أن هذا التقسيم ليس دائمًا الأنسب للأغراض التحليلية، وإنما هناك تصنيف آخر متمثلًا بالتصنيف الموحد للتجارة الدولية أذ يقدم فئات من السلع الأساسية الأكثر اختصارًا لأغراض التحليل الاقتصادي، وقد صدرت تصنيفات عديدة أذ تم إجراء أول تصنيف للسلع الأولية من قبل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام 1964 والذي عرف بتصنيف المنتجات حسب الفئات الوظيفية ويقوم هذا التصنيف بتجميع السلع إلى خمسة فئات رئيسية وقد أستخدم على نطاق واسع من قبل حكومات

ومنضمات دولية والتجار للأغراض الإحصائية ومع مرور الوقت خضع التصنيف إلى مجموعة من التحديثات لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي وتطور أنماط التجارة (التصنيف المركزي للمنتجات ، الاصدار 1،1 ،2006 ، 6.3).

وقد استخدمت في مجال بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية عدد من التصنيفات الدولية التي تلتزم الدول عادة باستخدامها ومن هذه التصنيفات الآتي:

1. التصنيف الموحد للتجارة الدولية .
2. التصنيف حسب الفئات الاقتصادية العريضة.
3. التصنيف المركزي للمنتجات.
4. التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية .
5. النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية.

وسنتطرق إلى تصنيف النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية

1. النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية :

هو نظام تصنيف دولي للسلع، يستخدم لتصنيف السلع المختلفة بناءً على الخصائص المشتركة فيه. يتم إدارة هذا النظام من قبل الأمم المتحدة ويتم استخدامه بشكل واسع في جميع أنحاء العالم، و يعد أداة مهمة لتسهيل التجارة وتحليل البيانات التجارية والاقتصادية. ويتألف النظام من 10 فئات رئيسية، و 97 فئة فرعية، و 1116 فئة تفصيلية وتم إصدار الطبعة الثانية من النظام في عام 2008. ويشمل النظام جميع السلع المتداولة في الاقتصاد العالمي، بدءً من السلع الزراعية والأغذية والمشروبات، وحتى السلع الصناعية والمنتجات الكيميائية والمواد الخام والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات والخدمات.(النظام المنسق للسلع الأساسية ،2008، 15.10) ولقد تم اعتماد النظام المنسق من قبل مجلس التعاون الجمركي للنظام المنسق في عام 1983، وقد ادخلت عليه الاتفاقية الدولية المعنية بالنظام المنسق حيث التنفيذ في عام 1988، كما أوصت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والعشرين

التي أقرت في عام 1993 بأن تعتمد البلدان على النظام المنسق في تجميع ونشر إحصاءاتها التجارية، فضلًا عن إجراء تحديثات منتظمة بانتظام وتنقيحه في ضوء التغييرات في التكنولوجيا او في أنماط التجارة الدولية.(إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، 2010، 38-39.

جدول (1) (الهيكل العام للنظام المنسق)

الابواب	النظام المنسق لتوصيف السلع الاساسية
الأبواب من **1**الى **4**	المنتجات الزراعية
الأبواب من **5**الى**7**	المنتجات الكيميائية والمعادن وما يتصل بها ومنتجات المطاط واللدائن ومصنوعاتها
الأبواب من **8** الى**10**	المنتجات الحيوانية مثل الصلال والفراء والجلود وكذلك الاخشاب والفلين والورق واللباب ومصنوعاتها
البابان **11**و**12**	المنسوجات والأحذية واغطية الرأس
الأبواب من **13**الى**15**	اصناف من الجص الحجارة والاسمنت والاسبستوس وما شابه ومنتجات السيراميك واللؤلؤ والزجاج والاحجار الثمينة او شبه ثمين والمعادن الثمينة والمعادن الخسيسة ومصنوعاتها
الباب **16**	الآلات والمعدات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية
الباب**17**	الطائرات السيارات والسفن وما يرتبط بها
الباب**18**	الادوات والأجهزة البصرية والخاصة بالتصوير الفوتوغرافي اول سينمائي او القياس اول فحص والادوات والأجهزة الدقيقة الطبية او الجراحية والساعات بأنواعها والآلات الموسيقية
الباب **19**	الاسلحة والذخائر
البابان **20** و**21**	اصناف مصنعة متنوعة مثل الاثاث ولوازم الإنارة والمباني السابقة التجهيز ومستلزمات الرياضة والاعمال الفنية وقطع مجموعات الهواة والقطع الأثرية

المصدر:
من إعداد الباحثة بالاعتماد على الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ،شعبة الاحصاءات ،إحصاءات التجارة الدولية للبضائع ،2010،39

ة

الخارجية اختلفت في العرض الذي صنفت من أجله من حيث اتساع شمولها او اختصارها او أن هذه التصنيفات تخص تجارة السلع والبضائع او أنها تستخدم في تصنيفات تخص عمليات الانتاج والتصنيع.

ولدى تتبع استخدامات هذه التصنيفات لاسيما ما يتعلق بالسلع الأساسية نجد أن مسمى السلع الأساسية يختلف بين التصنيفات التي أشرنا إليها وبين التقارير الدولية التي تعني بالدراسات الاقتصادية إذ تستخدم هذه التقارير مسمى السلع الأساسية بشكل يهتم بمجموعة معينة من التصنيف الإحصائي للسلع الأساسية كما هو الحال في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي إذ يقتصر على السلع الأولية المتعلقة بالدرجة الأساس في المواد الغذائية او المواد الخام المتعلقة بمصادر الطاقة مثل النفط الخام والغاز وكذلك الحال في تقارير مؤتمر التجارة والتنمية والتقارير الأخرى المتعلقة بالمواد الزراعية التي تصدرها منظمة الأغذية.

وبناء على ذلك سوف تستخدم الباحثة في دراسة هيكل التجارة الخارجية في العراق التصنيف المنسق الذي يعطي تفصيلاً واسعاً لمجاميع السلع المتاجر فيها مما يجعل البحث أكثر تفصيلاً من بقية التصنيفات الأخرى لاسيما التصنيف الموحد للتجارة أما عند دراسة الجوانب المتعلقة بالتجار العالمية فأن الباحثة سوف تعتمد دراسة أهم السلع الأساسية التي أوردتها التقارير الدولية والتي تتوفر عنها بيانات إحصائية لغرض التحليل.

رابعاً: الآثار الاقتصادية لتجارة السلع الأساسية في التضخم ومعدلات التبادل الدولية:

تتعدد آثار تجارة السلع الأساسية وقد تكون هذه الأثار إيجابية او سلبية حسب الظروف الاقتصادية المتاحة، ونتطرق أدناه إلى آثار تجارة السلع الأساسية من خلال:

1 . أثر تجارة السلع الأساسية في الميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولية:

ا – **أثر تجارة السلع الأساسية في الميزان التجاري:** يعود الاهتمام بالميزان التجاري (حركة السلع) في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى المركنتلية إذ أهتموا من خلال آرائهم التي طرحوها في جانب التجارة الخارجية بالميزان التجاري وأكدوا أن على الدولة أن تحقق فائضًا في ميزانها التجاري بوصفه يحقق لها مزيدًا من الثروة التي يعدونها أساس قوة الدولة التي تمكنها من السيطرة على مستوى العلاقات الدولية، ويقيس الميزان التجاري تدفقات السلع والدخل في الدولة كما يشمل على التحويلات او الهبات المتبادلة بين الدولة والحكومات الأجنبية ورعاياها ومواطنيها إذ يتكون الميزان الجاري من مجموعة من فئات أساسية كالسلع التي تقيس الصادرات واستيرادات السلع الملموسة وتضم السلع التجارية في السلع الغذائية والسلع الرأسمالية والمواد الصناعية وسلع المستهلك وغيرها وأن تصدير اي سلع من هذه السلع تمثل قيداً دائنًا(فانهوز، 2010، 40).

ب – معدلات التبادل الدولية :

يرجع الاهتمام بمعدلات التبادل الدولي إلى فترة الستينات والسبعينات وذلك بظهور مدرسة التبعية الاقتصادية التي أكدت على أن العلاقات الدولية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية ومن رواد هذه المدرسة(راؤول بريشن

، و ايمانوئيل جيري) ويشير أصحاب هذه المدرسة إلى أن معدل التبادل الدولي يميل إلى صالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية إذ تنتج الأولى سلعًا صناعية عادة ما تكون مرتفعة السعر في حين تنتج الدول النامية الخدمات والمواد الأولية التي غالباً ما تكون منخفضة السعر ومن ثم فأن تبادل هذه السلع بين المجموعتين من الدول سوف يفضي إلى أن يكون معدل التبادل الدولي لصالح الدول المتقدمة كون قيمة صادراتها أعلى من قيمة صادرات الدول النامية. ويمثل التمويل الدولي حلقة تربط الاقتصاد العالمي ألا أنُه أيضًا يمثل الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي فالتدفقات الرأسمالية تستهدف المضاربة وتتميز بالتقلب وتشكل مصدرًا رئيسًا في عدم الاستقرار الاقتصادي وكما قال(تشارلز كندلبرغر) أن النظام المالي الدولي عرضة لحالات الهوس والهلع والانهيار نتيجة لأسباب متعددة فالنظام المالي الدولي عرضة لأزمات دولية تزعزع استقراره فضلاً عن مضاربات رأس المال وهروبه بحثًا عن نسب عوائد أعلى كما أن التمويل الدولي له عواقب إذ أنه مصدر هام لنفوذ بين الأمم، (غيلبين، 1987، 378-379).

المبحث الثاني: التركيب الهيكلي لتجارة السلع الأساسية في العراق على أساس التصنيف النظام المنسق للمدة (2004. 2022)

أولاً: هيكل الصادرات العراقية حسب تصنيف النظام المنسق للمدة (2004.2022)

ا . **هيكل صادرات العراق السلعية** : تشير بيانات الجدول (2) إلى تصنيف هيكل الصادرات العراقية على وفق تصنيف النظام المنسق الذي سبق تناوله في الإطار النظري الذي أشرنا إلى أنه يعطي تفصيلاً أكبر من حيث عدد الفئات في هيكل الصادرات مما يمكن من التوصل إلى صورة أكثر وضوحاً من التصنيفات الأخرى وسنبدأ بدراسة هيكل الصادرات العراقية على أساس كل مجموعة سلعية وحسب ترتيبها في التصنيف :

1 – الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الثالثة عشر) من أجمالي الصادرات السلعية أذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2007، و أعلى نسبة لها(0.008%) في عام 2020 وهذا يعني أن هذه المجموعة لا تشكل إلا نسبة واطئة من المساهمة في الصادرات العراقية

2 – منتجات النباتات: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الرابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.10%) في عام 2012، وسنوات أخرى في حين كانت أعلى نسبة لها (0.55%) في 2005 ، وتعكس هذه المساهمة المتواضعة ضآلة هذه المجموعة في حجم الصادرات العراقية إذ أنها لم تتعدى (1%) من أجمالي الصادرات وهذا يعكس عدم وجود قدرة تصديرية جيدة في هذا النوع من السلع.

3 –الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجات تفككها : أحتلت نسبة صادرات العراق السلعية من الدهون الحيوانية المرتبة (الخامسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في

الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها في عام 2006 (0.000 ٪) وسنوات أخرى في حين كانت أعلى نسبة (0.015%) في عام 2015 ، أما بقية السنوات الأخرى فقد تذبذبت ما بين هاتين النسبتين وتعطي النسب المتدنية ضعف القدرة التصديرية في هذا النوع من السلع الذي يأتي في الحقيقة من طبيعة الهيكل الإنتاجي والقاعدة الإنتاجية غير المتنوعة مما أفقد الاقتصاد من توفير فائض في هذه المنتجات وتصديرها إلى الخارج .

4 – منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها :

بلغ نسبة مساهمة الصادرات العراقية السلعية من الأغذية المرتبة (العاشرة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2007 وسنوات أخرى في حين بلغ أعلى نسبة لها (0.10%) عام 2005 .وتعكس هذه المساهمة المتواضعة ضآلة هذه المجموعة في حجم الصادرات العراقية.

جدول (2) إجمالي الصادرات السلعية في العراق والأهمية النسبية لكل مجموعة وفق تصنيف النظام المنسق للمدة (2004 .2022) (مليون دينار ،

نسبة مئوية) يتبع

السنة	حيوانات حية والمنتجات الحيوانية 1		منتجات النباتات 2		الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجات تفككها 3		منتجات صناعة الأغذية المشروبات والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها 4		المنتجات المعدنية 5		منتجات الكيمياوية او الصناعات المركبة 6		البلاستيك ومصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته 7		الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته 8		الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته 9		عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفية والورق والورق المقوى		المنسوجات ومصنوعاتها 11	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
2004	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2005	709	0.004	94962	0.55	130	0.001	16725	0.10	16764148	97.2	25861	0.15	450	0.003	1634	0.01	210	0.001	1054	0.006	9491	0.06
2006	**257**	**0.001**	**94962**	**0.50**		**0.000**	**2646**	**0.01**	**18302232**	**97.3**	**26592**	**0.14**	**1172**	**0.006**	**4730**	**0.03**	**61**	**0.000**	**233**	**0.001**	**4703**	**0.02**
2007	**113**	**0.000**	**94962**	**0.32**	**1165**	**0.004**	**752**	**0.00**	**28814273**	**98.2**	**16497**	**0.06**	**518**	**0.002**	**5744**	**0.02**	**14**	**0.000**	**232**	**0.001**	**3788**	**0.01**
2008	**510**	**0.001**	**94962**	**0.26**	**14**	**0.000**	**798**	**0.00**	**35631887**	**98.2**	**9201**	**0.03**	**473**	**0.001**	**4577**	**0.01**	**9**	**0.000**	**363**	**0.001**	**4469**	**0.01**
2009	2007	0.003	94962	0.16	1449	0.002	1477	0.00	60133559	99.0	103501	0.17	386	0.001	10241	0.02	76	0.000	782	0.001	3075	0.01
2010	1273	0.003	94962	0.25	154	0.000	2084	0.01	38025362	99.2	56830	0.15	324	0.001	5564	0.01	151	0.000	1795	0.005	2207	0.01
2011	1270	0.003	94962	0.19		0.000	3043	0.01	49843442	99.5	50607	0.10	6943	0.014	5318	0.01	55	0.000	3095	0.006	2601	0.01
2012	4047	0.004	94962	0.10	2678	0.003	2542	0.00	91113245	99.7	4334	0.00	13369	0.015	34105	0.04	130	0.000	3891	0.004	2255	0.00
2013	4214	0.005	94962	0.11	11204	0.012	3499	0.00	89106330	98.8	30891	0.03	13562	0.015	51693	0.06	116	0.000	6818	0.008	6129	0.01
2014	3232	0.004	94962	0.11	0	0.000	1388	0.00	84409749	99.9	66316	0.08	125	0.000	18684	0.02	0	0.000	0	0.000	219	0.00
2015	2430	0.004	94962	0.17	134	0.000	4645	0.01	53358650	97.6	1511	0.00	15196	0.028	31622	0.06	136	0.000	10022	0.018	4351	0.01
2016	2407	0.005	94962	0.19	120	0.000	4266	0.01	46857574	94.5	12254	0.02	17213	0.035	27665	0.06	118	0.000	20342	0.041	6097	0.01
2017	2363	0.003	94962	0.14	104	0.000	5292	0.01	67147389	96.6	11406	0.02	12520	0.018	29648	0.04	52	0.000	34083	0.049	3887	0.01
2018	3487	0.004	94962	0.10	3045	0.003	7225	0.01	95818594	98.2	21229	0.02	12909	0.013	20716	0.02	78	0.000	27168	0.028	1662	0.00
2019	4246	0.005	94962	0.10	13349	0.015	15694	0.02	88069067	96.4	20340	0.02	35591	0.039	20595	0.02	1091	0.001	32422	0.035	2960	0.00
2020	4986	0.008	94962	0.15	3250	0.005	13575	0.02	56379545	86.9	37835	0.06	33197	0.051	13990	0.02	320	0.000	31869	0.049	4101	0.01
2021	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	

الأخبة والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي 12		مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك 13		الزلط الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة 14		الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العالمية 15		الآلات الميكانيكية والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية 16		السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل 17	
قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
0	0.0000	99	0.0006	27	0.00	15907 8	0.92	10492	0.06	2397		
7	0.0000	246	0.0013	494	0.00	81366	0.43	7265	0.04	2319		
1	0.0000	167	0.0006	265	0.00	54242	0.18	14669	0.05	867		
49	0.0001	99	0.0003	3684	0.01	44665	0.12	11489	0.03	2254		
5	0.0000	59	0.0001	3326	0.01	4274	0.01	25920	0.04	8430		
169	0.0004	85	0.0002	8414	0.02	2165	0.01	16542	0.04	3532		
186	0.0004	299	0.0006	36620	0.07	38986	0.08	9981	0.02	21810		
105	0.0001	150	0.0002	126133	0.14	4920	0.01	22372	0.02	1150		

0	1416																						
10 0	9016 3431	0.01	13249	0.006	5054	0.0004	373	0.0000	3	0.00	4158	0.00	3575	0.02	13879	0.01	8410	0.83	752666	0.0008	710	0.0004	390
10 0	8450 6038	0.00	0	0.000	0	0.0000	11	0.0000	0	0.00	0	0.00	0	0.00	5	0.00	0	0.00	0	0.0000	0	0.0000	0
10 0	5465 9319	0.03	16007	0.004	2412	0.0014	782	0.0000	1	0.01	6050	0.01	6602	0.06	30142	0.06	34703	1.86	101875 2	0.0005	266	0.0001	66
10 0	4960 7735	0.01	5397	0.008	4179	0.0023	1145	0.0000	-	0.01	7072	0.03	16300	0.06	27953	0.10	49551	4.89	242410 3	0.0002	106	0.0002	109
10 0	6948 2798	0.01	8424	0.003	1998	0.0022	1499	0.0000	-	0.01	4647	0.01	7369	0.06	42405	0.11	75899	2.79	194126 5	0.0002	137	0.0001	58
10 0	9755 5802	0.01	8019	0.004	4033	0.0010	964	0.0000	14 20	0.00	3026	0.00	1740	0.03	30354	0.09	89675	1.42	138868 7	0.0001	65	0.0003	288
10 0	9135 1902	0.03	28747	0.001	1366	0.0012	1114	0.0000	35	0.00	3912	0.00	2446	0.03	27964	0.15	13991 7	2.79	255084 8	0.0029	2667	0.0000	23
10 0	6486 7243	0.00	2024	0.012	7542	0.0011	692	0.0000	-	0.01	3501	0.04	24932	0.08	50585	0.24	15858 0	12.32	799316 5	0.0019	1262	0.0004	272
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: 1 . صندوق النقد العربي ، تقارير تنافسية الاقتصادات العربية ، نشرة إحصاءات التجارة العربية الإجمالية والبينية أعداد متفرقة للمدة (2022، 2004،2021)، عدم توفر بيانات ، (2020. 2005)

5 – المنتجات المعدنية: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الأولى) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات البحث إذ أدنى نسبة لها (98.8 %) في عام 2013 في حين بلغت أعلى

نسبة لها (99.9%) في عام 2014. ويلاحظ من البيانات أن هذه المجموعات تشكل النسبة الأكبر من صادرات السلعية إذ يشكل النفط الخام أهم سلع هذه المجموعة وقد سبق للباحثة وأن اشارت إلى أن الناتج النفطي يشكل نسبة (60 %) من الناتج المحلي الإجمالي وقد أنعكس في الصادرات العراقية الجزء بين من هذا الإنتاج يستخدم على المستوى المحلي والفائض منه يذهب إلى السوق العالمية من ما أظهر هذه المجموعة من الصادرات إلى نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات السلعية وهذا يرجع بالأساس إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي سبق وأن أشرنا إلى أنه غير متنوع من الناحية الاقتصادية.

6 – منتجات الصناعات الكيمياوية او الصناعات المركبة: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الثامنة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.00%) في عام 2012 و أعلى نسبة لها في عام 2009 (0.17%) أما بقية السنوات الأخرى فقد تذبذبت ما بين هاتين النسبتين

7 –البلاستيك ومصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الثامنة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.000٪) و أعلى نسبة لها (0.051%) في عام 2020 .

8 – الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظًا خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة (0.01%) في عام 2005 و أعلى نسبة لها (0.06%) في عام 2013 .

9 – الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (العشرون) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها(

(0.000%) في عام 2006 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.001%) في عام 2005.

10 – عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفية والورق و الورق المقوى: أحتلت المرتبة (السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا محدوداً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000%) في عام 2014 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.049%) في عام 2020 .

11 – المنسوجات ومصنوعاتها: أحتلت المرتبة (الحادية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا طفيفا خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2012 و أعلى نسبة عام 2005 (0.06%) .

12 – الأحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي: أحتلت المرتبة (التاسعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة لها (0.000٪) في عام 2005 وسنوات أخرى و أعلى نسبة لها (0.004%) في عام 2010.

13 – مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك: أحتلت المرتبة (السابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ أدنى نسبة في عام 2014 (0.0000%) وسنوات أخرى و أعلى نسبة في عام 2019 (0.0029%) .

14 – اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة: أحتلت المرتبة(الثانية) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة في عام 2006 (0.00) و أعلى نسبة عام 2020 (12.32%).

15 – الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية :أحتلت المرتبة(الخامسة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ أدنى نسبة (0.00%) في عام 2014 وسنوات أخرى و أعلى نسبة عام 2005 (0.92%).

16 – الآلات الميكانيكية والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية: أحتلت المرتبة (السادسة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة (0.00%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها(0.08%) في عام 2020

17 – السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة التاسعة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة (0.00%) في عام2007 و أعلى نسبة في عام 2011 (0.04%)

18 – البصريات والصورة والسينما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية: أحتـلت المرتبة (الثانية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة في عام 2011 (0.00%) و أعلى نسبة (0.01%) في عام 2008 .

19 – الأسلحة والذخيرة اجزائها ولوازمها: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الواحد والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا معدوم خلال سنوات البحث إذ بلغ نسبة صادرات العراق من الأسلحة إلى أجمالي السلع الأساسية خلال السنوات (2005– 2022) (0.0000٪) و إلى نسبة ثابتة.

20– المصنوعات المصنعة الأخرى: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (السادسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا

بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة في عام 2014 (0.0000%) و أعلى نسبة في عام 2005 (0.0033%).

21 – اعمال تجميع القطع الفنية والتحف: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الرابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا بسيطاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها في عام 2014 (0.00%) و أعلى نسبة لها في عام 2020 (0.012%).

22 – السلع غير المحددة في مكان آخر: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الثالثة) من حيث مستوى مساهمتها في الصادرات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذبًا ملحوظاً خلال سنوات البحث حيث تراوحت ما بين أدنى نسبة لها في عام 2014(0.00%) و أعلى نسبة لها في عام 2006 (1.80%).

يمكن التوصل من خلال هذا التحليل لمجموعات السلع للصادرات العراقية أن صادرات المنتجات المعدنية تشكل النسبة الأكبر من الصادرات العراقية وهذا الأمر يتماشى مع واقع هيكل الاقتصاد العراقي إذ أن قطاع النفط يهيمن على تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن جهة أخرى فأن هيمنة المنتجات المعدنية على صادرات العراق تعكس حالة عدم التنوع في هيكل الصادرات التي جاءت انعكاساً لعدم تنوع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي مما يجعل حصيلة الصادرات العراقية عرضة إلى التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية وتعد هذه المنتجات من المصادر المهمة للطاقة والتي تتأثر أسعارها بمستويات العرض والطلب العالميين مما يؤثر إيجابياً او سلباً على حصيلة العراق من العملة الأجنبية و من ثم عدم استقرار الاقتصاد العراقي جراء التقلبات الحاصلة في كميات تلك المنتجات وأسعارها.

ثانيًا //هيكل الاستيرادات السلعية العراقية للمدة (2004 . 2022)

تعتمد الأسواق العراقية على الاستيرادات لتوفير احتياجاتها وبنسبة عالية جداً نتيجة لوجود فجوة غذائية وارتفاع الطلب المحلي والاستهلاك مقارنة بمعدل نمو الانتاج المحلي(الخزعلي، 2023، 8)إذ تشكل استيرادات العراق نسبة كبيرة جداً من حجم

التجارة مع العالم الخارجي (الياسري، 2023، 184)و يبين لنا جدول (3) التوزيع النسبي للاستيرادات حسب تصنيف النظام المنسق وحسب المجموعات الواردة في الجدول المذكور، وقد أظهرت هذه النسبة أهمية كل مجموعة في أجمالي استيرادات الكلية وحسب الترتيب:

1 – الحيوانات الحيه والمنتجات الحيوانية : أحتلت (المرتبة العاشرة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث ، إذ بلغت أقل نسبة لها (1.37%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (6.33%) في عام 2010 وهذه النسبة تبين أن العراق يعتمد بشكل واضح على سد متطلباته من هذا النوع من السلع على العالم الخارجي وأن إنتاجه المحلي قاصر عن سد الاحتياجات المحلية للسكان

2 – منتجات النباتات: أحتلت منتجات النباتات (المرتبة الرابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغ أدنى نسبة (3.94%) في عام 2014 و أعلى نسبة لاستيرادات العراق من المنتجات النباتية (13.54%) في عام 2007 وهذا يؤكد لنا نسبة قصور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي

الإجمالي إذ أن هذا القطاع غير قادر على سد الطلب المحلي من المنتجات النباتية لذلك أعتمد على الاستيرادات في تغطيتها.

3– الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت والمنتجات وتفككها :أحتلت هذه المجموعة (الرابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (

0.21%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (4.25%) في عام 2009، وهي بذلك عكست ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي .

4- منتجات صناعه الأغذية والمشروبات والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها:

أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الخامسة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها في عام 2014 (1.75%) و أعلى نسبة لها (12.91%) في عام 2009 وهذا يعكس لنا أيضًا تخلف القطاع الصناعي إذ رغم أن هذا النوع من القطاعات لا تحتاج إلى تكنلوجيا متطورة إلا أن الاقتصاد العراقي لايزال يعتمد على العالم الخارجي في سد الطلب المحلي من تلك السلع وهذا دليل على ضعف الأداء في القطاعيين العام والخاص في هذا المجال .

جدول (3) إجمالي استيرادات العراق السلعية والأهمية النسبية لكل مجموعة وفق تص

السنة		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1 حيوانات حية والمنتجات الحيوانية	قيمة		242418	330467	392568	397684	113540	136207
	نسبة		3.03	2.74	3.46	2.91	5.49	6.33
2 منتجات النباتات	قيمة		638657	1094051	1537611	1523169	226696	246596
	نسبة		8.00	9.08	13.54	11.15	10.97	11.47
الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقات تفككها 3	قيمة		246067	260755	386227	138976	877869	385604
	نسبة		3.08	2.17	3.40	1.02	4.25	1.79
منتجات صناعة الأغذية والمشروبات الروحية والخل والتبغ وغيرها 4	قيمة		622022	1022742	1051087	1328243	2667520	1686880
	نسبة		7.79	8.49	9.25	9.72	12.91	7.84
المنتجات المعدنية 5	قيمة		997896	1021733	526866	529387	500510	754163
	نسبة		12.49	8.48	4.64	3.88	2.42	3.51
منتجات الكيماوية الصناعات المرتبة 6	قيمة		451060	623224	695482	702895	912551	1257636
	نسبة		5.65	5.17	6.12	5.15	4.42	5.85

2011	1462630	5.08	3443886	11.97	242761	0.84	24226	8.42	12607	4.38	77539
2012	1542703	3.49	2965705	6.71	115215	2.61	32432	7.33	29891	6.76	00619
2013	1872389	3.76	3111616	6.25	992821	1.99	30941	6.22	12341	2.48	39367
2014	507107	1.37	1458806	3.94	76045	0.21	64806	1.75	96174	25.95	86466
2015	2234292	4.74	3008272	6.38	732830	1.55	33791	7.17	13297	2.82	81726
2016	2228357	5.30	2915795	6.93	622981	1.48	34957	8.31	26674	6.32	95834
2017	2544348	4.94	3468128	6.73	641843	1.25	49786	9.66	17921	3.48	02338
2018	2510507	4.67	4278947	7.97	560480	1.04	51065	9.51	35429	6.60	36870
2019	2076855	3.68	4111811	7.28	526124	0.93	47632	8.43	41461	7.34	43675
2020	1699180	3.27	3663614	7.05	636131	1.22	46232	8.89	28125	5.41	43972
2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2022	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

		الأخشاب والفحم والفلين والشمعي والمصنوعات من الحجر أو جص أو الإسمنت أو الأسبستوس والميكا أو المواد المشابهة		مصنوعات من الحجر أو جص أو الإسمنت أو الأسبستوس والميكا أو المواد المشابهة		اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة		الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية		الآلات الميكانيكية والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الكترونية والمعدات الصوتية		السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل	
		12		13		14		15		16		17	
		قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
2004		31953	0.40	102632		2955	0.04	468951	5.87	2075965	25.99	937816	11.74
2005		73075	0.61	185409		31366	0.26	801847	6.66	3227298	26.80	1289921	10.71
2006		60417	0.53	217146		111177	0.10	944398	8.32	2678906	23.59	1158200	10.20
2007		125669	0.92	181059		29049	0.21	1067101	7.81	3791306	27.75	1420160	10.40
2008		94671	0.46	237879		33616	0.16	1843119	8.92	4869982	23.57	2282180	11.04
2009		66419	0.31	293425		50312	0.23	2356406	10.95	5539226	25.75	2186720	10.16
2010		194099	0.67	875558		98791	0.34	3463745	12.04	6447536	22.41	2740229	9.52

والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي 12		من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس والسيراميك 13	والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة 14			والمعادن الاساسية والمواد من المعادن العادية 15		والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية 16		والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل 17		وال... والفح... الذ...
قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة
31953	0.40	102632	1.28	2955	0.04	468951	5.87	2075965	25.99	937816	11.74	3624
73075	0.61	185409	1.54	31366	0.26	801847	6.66	3227298	26.80	1289927	10.71	7801
60417	0.53	217146	1.91	11177	0.10	944398	8.32	2678906	23.59	1158202	10.20	4010
125669	0.92	181059	1.33	29049	0.21	1067101	7.81	3791306	27.75	1420169	10.40	3288
94671	0.46	237879	1.15	33616	0.16	1843119	8.92	4869982	23.57	2282180	11.04	2130
66419	0.31	293425	1.36	50312	0.23	2356406	10.95	5539226	25.75	2186720	10.16	5018
194099	0.67	875558	3.04	98791	0.34	3463745	12.04	6447536	22.41	2740229	9.52	9502
170744	0.39	672541	1.52	320461	0.72	5600222	12.67	12072467	27.30	5161396	11.67	0776
241538	0.49	904355	1.82	565114	1.14	6456959	12.97	15768161	31.68	5036639	10.12	9631
36512	0.10	590407	1.59	267	0.00	10342297	27.90	5003478	13.50	4926683	13.29	1806

5-المنتجات المعدنية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة السادسة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها(2.42%) في عام 2009 و أعلى نسبة لها(25.95%) في عام 2014.

6- المنتجات الكيمياوية او الصناعات المركبة: أحتلت هذه المنتجات(المرتبة السابعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت أقل نسبة لها (4.42%) في عام 2009 و أعلى نسبة لها (7.03%) في عام 2016.

7- البلاستيك و مصنوعات هذه المواد والمطاط ومصنوعاته : أحتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق (المرتبة التاسعة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة قد بلغ (0.92%) في عام 2014 و (5.90%) أعلى نسبة لها في عام 2017.

8- الجلود الخام والجلود والفراء ومصنوعاته: أحتـــلت نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة الواحد والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (0.01%) و أعلى نسبة في عام 2019 (0.31%)،

9- الخشب ومصنوعات من الخشب والفحم الخشبي والفلين ومصنوعاته: أحتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة التاسعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً بسيطاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (0.16%) في عام 2014 و أعلى نسبة (0.80%) في عام 2020 .

10- عجائن من الخشب او غيرها من المواد السليلوزية من الليفية والورق والورق المقوى: أحتلت هذه المجموعة من نسبة استيرادات العراق السلعية (المرتبة السادسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت أدنى نسبة لها (0.75%) في عام 2013 و أعلى نسبة لها(1.68%) في عام 2011 .

11- المنسوجات و مصنوعاتها: أحتـــلت استيرادات العراق السلعية مـــــن المنسوجات(المرتبة الثامنة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث أذ بلغت أدنى نسبة لها (0.47%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها في عام 2016 (6.45%) وتوضح النسبة أن العراق الذي كانت لديه قاعدة إنتاجية جيدة من هذه الصناعة اصبح يعتمد على العالم الخارجي في سد احتياجاته منها وهذا يعني اعتماد متزايد في اغلب السلع على العالم الخارجي .

12. الأحذية والقبعات والمضلات والشماسي والعصي ومقاعد العصي :أحتلت هذه المجموعة نسبة من استيرادات العراق السلعية المرتبة (الثامنة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (0.10%) و أعلى نسبة في عام 2016 (1.13%)،

13 – مصنوعات من الحجر او جص او الإسمنت او الأسبستوس ومنتجات السيراميك: أحتلت المرتبة (الثالثة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (1.15%) في عام 2009 و أعلى نسبة لها (3.25%) في عام 2015 .

14 – اللؤلؤ الطبيعي او مستنبت والأحجار الكريمة او شبه الكريمة والمعادن الثمينة: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (الثانية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 و أعلى نسبة لها(8.50%) في عام 2017 .

15 – الحديد والصلب والمعادن الأساسية والمواد من المعادن العادية: أحتلت هذه المجموعة من استيرادات العراق السلعية(المرتبة الثانية) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث

إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (5.87%) في عام 2005 و أعلى نسبة في عام 2014 (27.90%)،

16 – الآلات الميكانيكية والأجهزة والكترونيات والتجهيزات الكترونية والمسجلات الصوتية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الأولى) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة (13.50%) في عام 2014 و أعلى نسبة (31.68%) في عام 2013 .

وتشير النسب في هذه المجموعة إلى اعتماد الاقتصاد العراقي في مجال السلع الرأسمالية على العالم الخارجي وأن زيادة أهمية هذه السلع تعكس الحاجة إلى مشاريع تنموية عامة لاسيما يمكن أن تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي في تكوين رأس المال الثابت.

17 – السيارات والطائرات والسفن وما يرتبط بها من معدات النقل: أحتلت هذه المجموعة من استيرادات العراق السلعية(المرتبة الثالثة) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين وأدنى نسبة لها (4.50%) في عام 2016 و اعلى نسبة لها (13.29%) في عام 2014.

18 – البصريات والصورة والسينما والقياس والفحص والمعدات الدقيقة والتطبيقية: أحتلت هذه المجموعة (المرتبة الخامسة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها (0.60%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (2.41%) في عام 2007 .

19 – الأسلحة والذخيرة اجزائها ولوازمها: أحتلت هذه المجموعة المرتبة (العشرون) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة

تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة لها (0.03%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (0.64%) في عام 2015 .

20 – المصنوعات المصنعة الأخرى :أحتلت المرتبة (الحادية عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات إذ تراوحت ما بين أدنى نسبة في عام 2014 (1.62%) و أعلى نسبة في عام 2020(4.43%)،

21 – أعمال تجميع القطع الفنية والتحف: أحتلت المرتبة (الثاني والعشرين) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ تراوحت ما بين (0.00%) أدنى نسبة في عام 2014 و(0.01%) أعلى نسبة في عام 2015

22 – السلع غير المحددة في مكان آخر: أحتلت هذه المرتبة (السابعة عشر) من حيث مستوى مساهمتها في الاستيرادات الإجمالية وقد شهدت هذه المساهمة تذبذباً ملحوظاً خلال سنوات البحث إذ بلغت أدنى نسبة لها(0.00%) في عام 2014 و أعلى نسبة لها (4.00%) في عام 2015 .

نستطيع القول من خلال ما تقدم بأن استيرادات العراق قد تنوعت حسب المجموعات المختلفة، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماد كبير في سد الطلب المحلي على العالم الخارجي وهذا يرجع مرة أخرى إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي يعاني من اختلال واضح يتمثل في تدني مساهمة القطاعات الأخرى عدا القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يحد من تنوع السلع والخدمات المنتجة محلياً ولذلك تضطر الدولة لإشباع الطلب المحلي المتزايد بسبب الزيادة المستمرة في معدلات السكان، فضلًا عن تحسن في مستويات المعيشة الذي يعود مصدره إلى حصيلة الدولة من العملة

الأجنبية التي يضخها القطاع النفطي من خلال الموازنة العامة للدولة على صورة رواتب ومستلزمات سلعية وخدمية او نفقات استثمارية والتي أدت هي الأخرى إلى تنوع السلع المطلوبة من الخارج و من ثم اعتماد الاقتصاد العراقي في أغلب احتياجاته على السوق الدولية وأن هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة إلى التقلبات أسعار السلع الأساسية عالمياً، وينعكس ذلك سلباً في حالة ارتفاع أسعار هذه السلع مما يؤثر في مستويات دخول الأفراد الحقيقية جراء معدلات التضخم التي ترتفع عن معدلاتها السابقة في اغلب الدول المصدرة للعراق و من ثم انتقال معدلات التضخم المرتفعة إلى الاقتصاد العراقي من خلال ما يسمى بالتضخم المستورد.

المبحث الثالث

أثر تجارة السلع الأساسية في التضخم والميزان التجاري ومعدلات التبادل الدولية في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً: أثر تجارة السلع الأساسية في التضخم للمدة (2004 -2022)

شهد الاقتصاد العراقي موجات تضخمية اختلفت من حيث أسبابها وشدتها وآثارها نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، (كاظم، 2016، 174) ويعد التضخم في العراق أحد الأهداف المهمة للسياسة النقدية إذ استهدف صانعوا السياسة النقدية في العراق تخفيض مستويات التضخم وكان الهدف الانتقال بهذه المستويات من مستوى تضخم ذي مرتبتين إلى مستوى تضخم بمرتبة واحدة وكان الهدف

الوسيط للوصول إلى الهدف النهائي هو استخدام سعر الصرف كمثبت نقدي، ويكون سعر الصرف مهماً في التأثير على أسعار السلع والخدمات المستوردة إذ أن ارتفاع قيمة الدينار العراقي سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة هذه السلع بالعملة الوطنية ومن ثم زيادة الدخول الحقيقية للأفراد وانخفاض مستويات الأسعار للمستهلكين و من ثم انخفاض مستوى معدل التضخم (صالح ، 2008، 2).

وهناك أسباب متعددة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وأهمها :(عبد الله، 1999، 174)

1.- عدم مرونة الجهاز الانتاجي اتجاه الطلب وتهميش دور القطاع الخاص.

2- المضاربات التي حدثت في سوق العقار من قبل مجموعة من الحائزين على أموال غير مشروعة .

3- شيوع ظاهرة التضخم بسبب سياسات الاغراق من قبل الدول المجاورة وغير المجاورة.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك **(Consumer Price Index – CPI)** من المؤشرات المهمة وشائعة الاستخدام لاسيما في التضخم وهو مؤشر يستخدم لقياس التغيرات في مستوى الأسعار لمجموعة محددة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون كما يهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى توفير قياس شامل للتضخم الاقتصادي وتغير قوة الشراء للعملة الوطنية إذ يسمح الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقياس معدل التضخم وتغيرات الأسعار على مستوى الاقتصاد إذ يعد التضخم أحد المؤشرات الرئيسية لصحة الاقتصاد وقياسه بشكل دقيق يساعد في توجيه السياسات النقدية والاقتصادية العامة. (وزارة التخطيط، 2013، 3)

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال المعادلة الآتية: (جوارتني ، 1988، 214)

نسبة التغير السنوي في الأسعار =

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنه المقارنة}-\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنه الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنه الأساس}} * 100$$

وتتأثر الأسعار في الاقتصاد العراقي مثله مثل باقي الاقتصادات جراء التغيرات التي تحصل في العرض والطلب على السلع والخدمات ويلاحظ أن الطلب على السلع والخدمات قد تزايد خلال مدة البحث مدفوعًا بعوامل عدة منها زيادة التوظيف، وزيادة رواتب الموظفين، وزيادة الطاقات الإنتاجية في القطاع الخاص ولذلك بدا التضخم مدفوعًا بالطلب وتحول إلى تضخم مدفوعًا بالتكاليف.

ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي في سد جانب كبير من طلبه على السوق العالمية وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يتأثر بالتغيرات في الأسعار العالمية عن طريق التضخم المستورد إلا أن اتباع صانعي السياسة النقدية للسياسة نقدية استهدفت بالأساس معدلات التضخم التي ورثها الاقتصاد العراقي من المدة السابقة لتغير النظام السياسي وذلك من خلال استخدام سعر الصرف هدفًا وسيطاً لغرض تحقيق الهدف النهائي المتمثل باستهداف معدلات التضخم المرتفعة. وقد ساهم الارتفاع في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي بالتأثير على أسعار السلع المستوردة إذ أن نظام الصرف الذي طبق بعد عام 2003 هو نظام سعر الصرف المدار الذي طبق عمليًا من خلال وجود نافذة العملة وهذا النوع من أسعار الصرف يقترب من نظام سعر الصرف الثابت وكما مر معنا فأنه في ظل أسعار الصرف الثابتة يكون انتقال تأثيرات الأسعار من الدول المصدرة محدودة جداً ولذلك يبقى لهذه السياسة دورًا مهمًا في تخفيض مستويات الاسعار مقارنة بالمدة السابقة للتغير.

ويشير الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى زيادات متواضعة مقارنة بسنة الأساس المعتمدة 2007 إذ أن الزيادة على وفق هذه الأرقام كانت محدودة او لم تتغير بين سنتين(2008 و 2009) إلا بمقدار (0.6) بعد ذلك حصل زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مدفوعة بزيادة الإنفاق الحكومي والزيادة في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات إلا أن هذه الزيادات كانت في الحدود المقبولة.

جدول (4) مساهمة تجارة السلع الأساسية في التضخم للمدة (20222004)

(مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	اجمالي الصادرات 2	التغير في اسعار الصادرات3	اجمالي الاستيرادات4	التغير في اسعار الاستيرادات5	سعر الصرف6	معدل التضخم %7
2004	36.4	178578.0		213021		1453	26.8
2005	49.9	23697.0	13.3	23,532	11.0	1469.0	37.1
2006	76.4	30529.0	128.8	22,009	93.5	1467.0	53.1
2007	100	39587.0	129.7	19,556	88.9	1255.0	30.9
2008	112.7	63726.0	161.0	35,012	179.0	1193.0	12.7
2009	122.1	39430.0	61.9	41,512	118.6	1170.0	8.3
2010	125.1	51764.0	131.3	43,915	105.8	1170.0	2.5
2011	132.1	79681.0	153.9	47,803	108.9	1170.0	5.6
2012	140.1	94209.0	118.2	59,006	123.4	1166.0	6.1
2013	142.4	90587.0	96.2	63,320	107.3	1166.0	1.9
2014	145.9	85370.0	94.2	58602.0	92.5	1166.0	2.2
2015	148	51338.0	60.1	47467.0	81.0	1187.0	1.4
2016	148.1	41298.0	80.4	34208.0	72.1	1190.0	0.1

0.2	1190.0	110.7	37866.0	139.4	57559.0	148.4	2017
0.4	1190.0	120.8	45736.0	150.0	86360.0	149	2018
0.8	1190.0	127.1	58138.0	94.5	81585.0	105.8	2019
0.2	1190.0	82.8	48150.0	57.4	46829.0	105.3	2020
6	1450.0	84.6	40,736	155.5	72822.0	111.5	2021
5	1145	135.5	55,194	162.1	118045.0	117	2022

المصدر : 1 ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).

2. عمود (3، 5) من عمل الباحثة

ويظهر لنا الجدول أن معدلات التضخم قد انخفضت منذ سنوات الأولى من البحث إذ انخفض معدل التضخم من (53%) عام 2006 الى (12.7%) في عام 2007 وبعد ذلك حصل التحول المطلوب في هذه المعدلات إذ أصبح معدل التضخم بمرتبة واحدة وهو ما استخدمته السياسة النقدية وقد استمر بالانخفاض إلى أن حصل تغير مهمين وهما تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بقرار من البنك المركز العراقي، إذ تم تغيير سعر الصرف من 1119 دينار للدولار الواحد إلى 1450 دينار للدولار الواحد مما أدى إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة فضلاً عن ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج للسلع المنتجة محليًا مما أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وارتفاع معدلات التضخم مما أدى إلى التأثير سلبًا على الدخول الحقيقية للأفراد ودخول أعداد كبيرة من أفراد المجتمع تحت خط الفقر.

أما التأثير الآخر لارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهو تأثير خارجي ألا وهو الحرب الاوكرانية الروسية التي أدت الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية ومصادر الطاقة مما أدى إلى ارتفاع كلي في الأسعار إذ تؤثر أسعار مصادر الطاقة على تكاليف النقل من مما أدى إلى ارتفاع شامل في الأسعار السلع ولذلك ارتفع معدل التضخم في العراق خلال السنتين الأخيرتين

وتشير بيانات الجدول إلى أن هناك تزايد مستمر في الصادرات والاستيرادات العراقية التي شكلت نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء بعض السنوات التي تأثرت فيها الصادرات النفطية خلال الأزمات العالمية وتبع الانخفاض في الصادرات انخفاضًا في الاستيرادات وهذا واضح في السنوات (2014 و 2015 و 2016) بسبب الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات.

ويظهر أثر التجارة الخارجية واضحًا في الانفاق على الصادرات والاستيرادات إذ تشكل الصادرات جزء من الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بالخارج في حين تظهر الاستيرادات مقدار التسرب من الناتج الذي يذهب إلى الخارج كمدفوعات دولية وقد عملت السياسة النقدية من خلال رفع سعر الصرف الدينار العراقي دوراً مهماً في السيطرة على أسعار الاستيرادات مما قلل من الآثار التضخمية المستوردة على الاقتصاد العراقي.

ثانيًا : أثر تجارة السلع الأساسية في الميزان التجاري للمدة (2004_2022)

يعكس ميزان المدفوعات بشكل عام علاقة الدولة مع العالم الخارجي وتكون حالة هذه العلاقة أما متوازنة او مختلة والاختلال يكون على صورتين أما فائض او عجز ومن جهة أخرى فأن الحساب الجاري(تجاره السلع والخدمات) تعكس طبيعة الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني. وقد أشرنا عند دراستنا إلى الهيكل الإنتاجي في العراق بأنه هيكل مختل يعتمد بدرجة كبيرة تصل إلى 60% من الناتج على القطاع الرئيسي فيه ألا وهو قطاع النفط والتعدين وقد لاحظنا عند دراستنا لهيكل التجارة الخارجية أن الاقتصاد العراقي يرتبط من حيث صادراتهُ واستيراداتهُ بدرجة كبيرة على العالم الخارجي ففي مجال الصادرات اتضح لنا أن الصادرات النفطية يرتبط تصريفها بالسوق العالمية مما يعني أن انتاج النفط الخام في العراق مرتبط بالطلب العالمي عليه و من ثم فأن هذا الإنتاج يتأثر كثيراً بالتغيرات في الطلب النهائي عليه ونظراً لعدم تنوع الهيكل الإنتاجي

فأن الاقتصاد العراقي يعتمد على السوق العالمية في تلبية احتياجاتهُ من السلع باختلاف أنواعها وهذا ما اتضح عند دراستنا لمجموعات السلع المستوردة.

ويعبر الميزان التجاري عن الفرق ما بين قيمة الصادرات والاستيرادات إذ يشكل محوراً فاعلاً ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقتصاد العراقي وهو الأكثر تأثيراً ويعد مؤشراً علمياً يعتمد عليه في تخطيط التجارة الخارجية والوقوف على امكانيات الدولة وطاقتها الإنتاجية. وانطلقت أهمية الميزان التجاري أساساً من الخلاصة التي تعكس بصورة مباشرة قدرة الدولة واقتصادها الوطني على مستويين في آن واحد إذ يعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية والمتمثلة بالصادرات والحاجة إلى الاستيرادات من جهة أخرى سواء كانت تلك الاستيرادات استهلاكية ام رأسمالية ام وسيطة التي تستخدم لسد الطلب المحلي سواء الاستهلاكية ام الاستثمارية لذا فأن مكونات الميزان التجاري ترتبط بصورة مباشرة بهيكل الناتج المحلي الإجمالي كونها أحد العوامل الأساسية التي تقدر مستواه وتركيبه (حسني، 39 – 42)

أن التفاوت في الميزان التجاري ناتج من عدم انتظام معروف تماماً في الإحصاءات الاقتصادية ومن الناحية النظرية يعترض أن يكون مجموع الصادرات في جميع الاقتصاديات متساوية للواردات إلا أنها ليست كذلك في الواقع العلمي إذ أن التفاوت يبلغ مستويات عالية من وقت إلى آخر إذ أنه في بعض الأحيان قد يصل إلى (0.5%) من إجمالي الناتج المحلي وبالقيم المطلقة إذ أسفر تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008 . 2009) بالفعل عن بعض التضييق في تفاوت الحساب الجاري العالمي في عام 2008 و من ثم حدوث المزيد من التضييق في عام 2009 و من ثم فأن التحول من العجز إلى الفائض يرجع أساساً إلى تزايد اوجه تفاوت الفوائد في تجارة السلع او ما يسمى بالخدمات الأخرى وإذا عدنا بالزمن نرى أن التفاوت السالب العجز في الثمانينيات والتسعينيات كان غالباً ناجم عن العجز في النقل ودخل الاستثمار فضلًا

عن إلى عوامل أخرى كالواردات التي تفرض عليها ضرائب أكبر من الصادرات و من ثم تنتعش التجارة العالمية، (تقرير الاستقرار المالي، 2009 ، 35- 36). وتشير بيانات الجدول(5) إلى أن القيمة المطلقة للصادرات العراقية تفوق القيمة المطلقة للاستيرادات العراقية، إذ ازدادت الصادرات العراقية من (178578.0) مليون دولار في عام 2004 الى (118045.0) مليون دولار في عام 2022.

جدول (5) الميزان التجاري العراقي للمدة (20222004) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطي 1	الصادرات غير النفطية2	اجمالي الصادرات1+ 3 2	اجمالي الاستيرادات 4	صافي الميزان التجاري3-4 5	صافي الميزان التجاري دون النفط2-4 6
2004	177510.0	1068.0	178578.0	213021	35511.0-	177510.0-
2005	23578.0	119.0	23697.0	23,532	46.0	23578.0-
2006	30298.0	231.0	30529.0	22,009	8289.0	30298.0-
2007	39290.0	297.0	39587.0	19,556	19734.0	39290.0-
2008	63216.0	510.0	63726.0	35,012	28204.0	63216.0-
2009	39134.0	296.0	39430.0	41,512	2378.0-	39134.0-
2010	51376.0	388.0	51764.0	43,915	7461.0	51376.0-
2011	79082.0	599.0	79681.0	47,803	31279.0	79082.0-
2012	93502.0	707.0	94209.0	59,006	34496.0	93502.0-
2013	89914.0	673.0	90587.0	63,320	26594.0	89914.0-
2014	84740.0	630.0	85370.0	58602.0	26138.0	84740.0-
2015	51012.0	326.0	51338.0	47467.0	3545.0	51012.0-
2016	40992.0	306.0	41298.0	34208.0	6784.0	40992.0-
2017	57489.0	70.0	57559.0	37866.0	19623.0	57489.0-
2018	86259.0	101.0	86360.0	45736.0	40523.0	86259.0-
2019	81412.0	173.0	81585.0	58138.0	23274.0	81412.0-

2020	46692.0	137.0	46829.0	48150.0	1458.0-	46692.0-
2021	72603.0	219.0	72822.0	40,736	31867.0	72603.0-
2022	118018.3	26.7	118045.0	55,194	62824.3	118018.3-

المصدر :

1. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).
2. عمود (3، 5، 6) من إعداد الباحثة

أما الاستيرادات فقد شهدت تزايد أيضاً إذ ارتفعت من (214021) مليون دولار في عام 2004 إلى (55194) في عام 2022. ويلاحظ أن الصادرات العراقية تركزت في الصادرات النفطية اي أن العراق يعتمد في صادراته على أحدى السلع الأساسية التي تعد مصدراً مهماً من مصادر الطاقة العالمية ألا وهي النفط الخام ولولا وجود هذه السلعة لكان الميزان التجاري في العراق في حالة عجز مستمر لكل سنوات البحث مما يعني أنه القدرة الاستيرادية للاقتصاد العراقي لغرض اشباع حاجاته المتزايدة للمجتمع العراقي تعتمد كلياً على صادراته النفطية، ونرى أنه في حالة تزايد مستمر فقد بلغ في بداية البحث بقيمة (35511.0) مليون دولار فيما بلغ في نهاية البحث (62824.0) مليون دولار ألا أن صافي الميزان التجاري قد مر ببعض السنوات بحالة عجز ففي عام 2009 بلغ قيمة العجز (-2378.0) مليون دولار نتيجة للازمة المالية العالمية إذ تأثر الاقتصاد العراقي لاسيما الصادرات النفطية وهبوط الأسعار التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بشكل كلي وأساسي في تمويل إيراداته مما تسببت بانخفاض أسعار النفط بالعجز.

وقد شهد صافي ميزان التجاري انخفاضاً كبيراً بين عامي(2014، 2015) إذ انخفض من 26,138) مليون دولار إلى (3545) مليون دولار على التوالي وذلك

بسبب الظروف الداخلية التي مر بها العراق ودخول داعش إلى عدد من المحافظات وكذلك الظروف الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط الخام مما أثر سلبًا في حصيلة العراق من الصادرات النفطية و من ثم انخفاض فائض الميزان التجاري. وقد حصل عجز في الميزان التجاري في عام 2020 إذ سجل صافي الميزان التجاري عجزًا بمقدار (1458.8−) مليون دولار وذلك بسبب الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي جراء انتشار فيروس كوفيد 19 مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط كميًا وسعريًا. أما في العامين (2021 و 2022) فقط حقق صافي الميزان التجاري فائضاً إذ بلغ (31,867) و(62,824.3) مليون دولار على التوالي بسبب نشوء الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على أسعار مصادر الطاقة ومنها النفط الخام الذي يعتمد عليها العراق كليًا في صادراته السلعية وأما بالنسبة إلى صافي الميزان التجاري من دون النفط فنلاحظ أنه في حالة عجز مستمر خلال مدة البحث، وهذا دليل على اعتماد العراق على مورد واحد فقط وهو النفط الخام.

نستنتج من ما تقدم أن الميزان التجاري في العراق بشكل عام يحقق فائضاً كبيراً ولكن هذا الفائض يتأثر بالسلعة الأساسية المصدرة النفط الخام إذ يزداد الفائض او ينخفض بزيادة أسعار هذه السلعة وانخفاضها وقد حدث عجز واضح في عام 2020 بسبب جائحة كورونا والانخفاض الكبير في أسعار وكميات النفط المصدرة مما أدى إلى أن تعتمد الحكومة في تغطية استيراداتها بالسحب من الاحتياطيات الدولية وإذا ما اخذنا الميزان التجاري باستثناء النفط فأن هذا الميزان سوف يعكس لنا مقدار الخلل في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي الذي يعتمد في الجانب الإنتاجي على سلعة واحدة وعلى قطاع واحد في حين أن بقية القطاعات غير قادرة على الوفاء باحتياجات الشعب العراقي من السلع المختلفة مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد في اشباعها على العالم الخارجي ولولا وجود الصادرات النفطية لتعرض الشعب والحكومة إلى حالة معمقة من عدم الحصول على مستلزمات الحياه وسير النشاط الحكومي بشكل منتظم ولأصبح الايفاء بالاحتياجات الأساسية مسألة صعبة تكون مشابهة لمعاناة العراق في حالة

الحصار الاقتصادي وعدم قدرته على تصدير النفط الخام في حينها بسبب الصعوبات الاقتصادية.

ثالثًا: أثر تجارة السلع الأساسية في معدلات التبادل الدولية للمدة (2004-2022):

أن الاقتصاد العراقي يعتمد في صادراته على سلعة أساسية واحدة هي النفط الخام التي شكلت خلال سنوات البحث حوالي (99%) من صادراته الإجمالية وهذا يجعل معدل التبادل الدولي للعراق مع العالم الخارجي يعتمد اعتمادًا كليًا على الصادرات النفطية ويمكن الحصول على معدل التبادل الدولي من خلال نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الاستيرادات فاذا كانت النتيجة أكبر من واحد هذا يعني أن معدل التبادل الدولي يميل لصالح الدول المعنية أما اذا كان معدل التبادل أقل من واحد فأن ذلك يعني الدول معدل التبادل يميل لصالح العالم الخارجي.

ويمكن كتابة صيغة معدل التبادل الدولي على النحو الآتي :

$$\text{معدل التبادل الدولي} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الاستيرادات}}$$

بشير بيانات الجدول(6) إلى أن العراق قد حقق معدل تبادل دولي أكبر من واحد في أغلب سنوات البحث باستثناء الأعوام (2004، 2009، 2020) إذ بلغت معدلات التبادل الدولية للسنوات الثلاثة (0.83، 0.95، 0.97) على التوالي. وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي لا يعاني من مشكلة في علاقاته مع العالم الخارجي إذ أن معدلات التبادل الدولي تشير إلى مقبوضاته من العملة الأجنبية (الصادرات) تفوق مدفوعاته من الأجنبية (الاستيرادات) وهذه النتيجة تتطابق مع الحالة التي أشرنا إليها آنفاً في الميزان التجاري وتحقيق فائض مستمر في ميزانه التجاري وأن مصدر هذه القدرة في التعاملات الدولية يعود بشكل أساسي إلى إنتاجه من النفط الخام الذي يعد المصدر الأساسي للعملة الأجنبية التي تمكن الاقتصاد العراقي من الإيفاء باحتياجاته من السلع المستوردة.

والخلاصة فأن معدل التبادل الدولي في العراق اعتمد كليًا على تجارة العراق الخارجية من سلعة اساسية واحدة المتمثلة في النفط الخام وأن اي مشكلات تواجه صادرات هذه السلعة سوف تنعكس سلبًا في قدرة العراق على الإيفاء باحتياجاته من السلع المستوردة. وتشير هذه الحالة إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع التجارة الخارجية في استقراره وديمومته وأن اي تأثيرات سواءً داخلية ام خارجية سوف تنعكس سلبًا في العديد من المتغيرات الاقتصادية التي سبق وأن أشار إليها البحث. وبالرغم من أن النفط الخام هو أحد السلع الأولية الاساسية التي يفترض من الناحية الاقتصادية أن تكون اسعارها منخفضة حسب الحالة المعروفة بأن الدول النامية تنتج سلع اولية اسعارها منخفضة في حين أن الدول المتقدمة تنتج سلاح صناعية اسعارها مرتفعة و من ثم فأن معدل التبادل الدولية من لصالح الدول المتقدمة، الا أنه في حالة النفط الخام فأن أسعاره مرتفعة وذلك لأهميته الاقتصادية من ناحية والسيطرة الجهات المنتجة له (اوابك +) على الكميات المنتجة منه و من ثم التحكم في المعروض السلعي منه مما يجعل حالة التسعير قريبة من حالة احتكار القلة ولذلك ظهرت أسعار النفط الخام مرتفعة مما جعل معدل التبادل الدولي يميل لصالح العراق.

جدول(6) معدل التبادل الدولي للمدة(2004_2022) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنه 0	الصادرات 1	الاستيرادات 2	معدل التبادل الدولي 3
2004	178578.0	213021	0.8
2005	23697.0	23,532	1.0
2006	30529.0	22,009	1.4
2007	39587.0	19,556	2.0
2008	63726.0	35,012	1.8
2009	39430.0	41,512	0.9
2010	51764.0	43,915	1.2
2011	79681.0	47,803	1.7
2012	94209.0	59,006	1.6
2013	90587.0	63,320	1.4
2014	85370.0	58602.0	1.5
2015	51338.0	47467.0	1.1
2016	41298.0	34208.0	1.2

2017	57559.0	37866.0	1.5
2018	86360.0	45736.0	1.9
2019	81585.0	58138.0	1.4
2020	46829.0	48150.0	1.0
2021	72822.0	40,736	1.8
2022	118045.0	55,194	2.1

المصدر 1. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).
2. عمود (3) من إعداد الباحثة

الاستنتاجات:

1. إن دراسة التجارة الخارجية حسب نظام التصنيف المنسق للسلع الأساسية يعطي تصورًا تفصيليًا عن طبيعة المجموعات السلعية التي يجري تداولها مع العالم الخارجي مما يمكن صانعوا السياسات الاقتصادية من الحصول على بيانات دقيقة تمكنهم من رسم السياسات الاقتصادية بصورة صحيحة.

2. اقتصر هيكل الصادرات السلعية إلى التنوع في السلع المصدرة ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي الذي اعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي مما جعل الصادرات تتركز في الصادرات النفطية

3. تنوعت استيرادات العراق من السلع الأساسية بحيث أنها شملت كافة المجاميع السلعية مما يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد على تلبية احتياجاته على العالم الخارجي وسبب وراء ذلك عدم تنوع القاعدة الإنتاجية.

4. أدى اعتماد العراق على العالم الخارجي في سد احتياجاته من السلع المختلفة إلى تأثر اقتصاده بالمتغيرات العالمية وتأثيراتها على أسعار السلع وقد قلل من هذا التأثير استخدام سعر الصرف مثبتًا نقديًا لغرض تحقيق هدف استهداف التضخم.

5. حظي العراق بوضع ايجابي في ميزانه التجاري مما أدى إلى زيادة قدرته التمويلية لاحتياجاته من الاستيرادات.

6. إن معدلات التبادل الدولي للعراق جاءت لصالحه اي أنها في أغلب سنوات البحث كانت أكبر من الواحد الصحيح وحصل هذا الأمر لكون النفط سلعة مهمة لها قيمتها الاقتصادية على المستوى الدولي.

المقترحات:

1. تنويع القاعدة الإنتاجية لغرض تقليل الاستيرادات من الخارج مما يحد من تأثيرات ظاهرة التضخم العالمية وفي الجانب الآخر زيادة الصادرات.

2. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من التأثيرات الخارجية لاسيما ما يتعلق منها في ارتفاع مستويات الأسعار والاستمرار باستخدام سعر الصرف مثبتًا نقديًا.

3. الاستمرار بدعم الميزان التجاري من خلال زيادة عدد السلع المعدة للتصدير مما يمكن الحكومة من تغطية الاحتياجات المختلفة من السلع والخدمات.

4. تنويع الشركاء الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية حتى تمكن الدولة من تحقيق سياساتها الاقتصادية دون ضغوط خارجية.

:References

1. Spread, spread, Al-Farouqi et al.,)2009(, Dictionary of .Contemporary Economics, first edition, Beirut, Lebanon
2. Gwartney, James et al) 1988 (Macroeconomics Public .Choice), Mars Weather House, Riyadh, Saudi Arabia
3. Hosni, Dr. Muhammad Hassan,)No year()Financial Economics and International Finance, Dar Al-Marikh, .Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh
4. Saleh, Mazhar Muhammad,)2008(, The exchange system in Iraq is a diagnostic model for the Iraqi reality, search for an Iraqi economic network, http://iraqi economics. network
5. Gilpin, Robert,)2004(, The Yemeni Political Economy of International Relations), first edition, Gulf Research .Center, United Arab Emirates
6. Vanhooz, David, Joynals, Joseph,)2012(Drugs of Money and International Finance), Arabization by Dr. Mahmoud Hassan Hosni, reviewed by Dr. Wanis Faraj Abdel-Al, Al-Marikh Publishing House, Kingdom of .Saudi Arabia, Riyadh
7. Hernder, Mark, Hudson, John,)1978(, International Economic Relations, translated by Taha Abdullah

Mansour and Muhammad Abdul Sabour Ali, Riyadh, Mars Publishing House

8. Baydaa Jabbar,)2015(, Foreign Trade Course in Economic Development in Iraq after) 2003(, Master's Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University
9. Hashma Abdel Majeed,)2013(, Course on liberalization of foreign trade in promoting my brother outside of hydrocarbons in light of the current international effort, the case of Algeria, Democratic Republic of Algeria, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Economics, Mohamed Khudair University . Basketball
10. Al-Khazali, Atyaf Mahmoud Shaker,)2023(, Analysis of changes in the official exchange rate and their impact on foreign trade in Iraq for the period)2003 – 2021) Gulf Economy, Basra and Arabian Gulf Studies, University ،of Basra, Issue 57
11. Sardar Othman,) 2010(, Analysis of commercial freedom policies between commercial freedom and its repercussions on macroeconomic indicators for selected groups for the period (1990-2005), doctoral thesis, College of Administration and University of .Baghdad
12. Kazem, Hussein Jawad)2016(, The determinants of inflation within the framework of the Jadaliyya economic idea, a study of expectations in the Iraqi economy and the factors determining it for the period)2013 – 2016) Gulf Economy , Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra, issue No. 30, March 2016

13. Yasri, Ahmed Faleh Abdul Rahim,) 2023(, The role of payment instruments in financing Iraq's foreign trade for a specific period)2003 – 2022)، Gulf Economy ,Center for Basra and Gulf Studies. Basra Arab University, . ،Issue 55
14. United Nations,) 2006 (Central Product Classification, Issue 1, 1) Department of Economic and Social Affairs, Statistical Division, Statistical Papers, Series M, Issue .Issue 1, 1 ،77
15. United Nations,(2008)Harmonized System for Commodities Report
16. United Nations, (2013), (International Merchandise Trade Statistics, Concepts and Definitions 2010), Department of Economic and Social Affairs, Statistics .Division, Statistical Papers, Group M No. 52
17. Central Bank of Iraq, (2022)General Directorate of Statistics, Research and Reports, Iraqi Central Report, various issues for the period)2004-2022(
18. Arab Monetary Fund, (2012), Bulletin of Total and .Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics
19. Arab Monetary Fund, (2013), Bulletin of Total and Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, Second .Issue
20. Arab Monetary Fund,(2019), Bulletin of Total and Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, Issue .Seven
21. Arab Monetary Fund, (2020), Economic Department, .Abu Dhabi, United Arab Emirates
22. Arab Monetary Fund, (2022), Bulletin of Total and .Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, No. 9

23. Arab Monetary Fund, (2023), Bulletin of Total and .Intra-Arab Trade Competitiveness Statistics, sixth issue
24. Ministry of Planning, (2013), Central Bureau of Statistics and Information Technology, Directorate of Index Numbers, Department of Economic and Financial Policies, Department of Market Studies, (Annual .. inflation of the Iraqi economy
25. Arthur, o. (2017)Microeconomics Principles, Applications and Tools(9Th ed.). Pearson
26. Ghattas. N(1983)Busines Finance, (2th ed.)lebanon ADictionary of Economics, Busines &Finance
27. John, s. (2012) Economics(10rd ed.). london, MCGraw_Hill
28. Basic Goods Definition," Investopedia, (No year)https://www.investopedia.com/terms/b/basic-goods.asp
29. International Monetary Fund, (2009), Financial Stability Report, www.imf.com